

منصة متعددة المزايا وتماشى مع إستراتيجية الشركة للتحوّل الرقمي

«كامكو إنفست» تُطلق «اكتب» للاشتراك بالإصدارات عبر الإنترنت

■ الشارخ: المنصة استخدمت بنجاح في الزيادة الأخيرة لرأس المال «الخليج للتأمين».. ونالت ردود فعل إيجابية



عبدالله الشارخ

أعلنت «كامكو إنفست»، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، عن إطلاق منصة «اكتب»، وهي منصة اشتراك رقمية جديدة على شبكة الإنترنت تربط المستثمرين بأحدث إصدارات الأسهم والدين التي تديرها كامكو إنفست. وأوضحت الشركة في بيان صحفي، أن المنصة ستوفر للمستثمرين المسجلين بها إمكانية الوصول إلى الإصدارات التي يحق لهم المشاركة فيها، حيث ستدرج عليها الاكتتابات العامة الأولية وإصدارات الحقوق وإصدارات السندات والصكوك بالإضافة إلى فرص الاستثمار الأخرى التي سديرها قسم الاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست. وقد كانت زيادة رأس المال مجموعة الخليج للتأمين (KAMCO INVEST) أول طرح يستخدم هذه المنصة. وتستخدم هذه المنصة التكنولوجية لتحسين تجربة الاستثمار وزيادة فرص النجاح للمستثمرين كما تقلل عليهم العبء من خلال عملية اشتراك رقمية بالكامل. يأتي هذا أيضاً كجزء من استراتيجية كامكو إنفست للتحوّل الرقمي والتي تهدف إلى لعب دور رائد في تقديم خدمات وحلول الاستثمار الرقمي لعملائها. ولتعزيز تجربة الاشتراك المستخدم منصة «اكتب» فقد تمت إضافة تقويم لإخطار المستثمرين المهتمين وتذكيرهم باستكمال معاملاتهم قبل انتهاء فترة الاكتتاب. كما تعتبر المنصة أساسية عند تطويرها هو

من خارج الدولة لضمان وصولهم إلى فرص الاستثمار في الوقت المناسب. وهناك العديد من طرق الدفع المتاحة للمستخدمين بما في ذلك تنفيذ المعاملات من خلال الدفع بالكي نت والتحويلات البنكية. وبالنظر إلى الترقية الأخيرة للسوق الكويتي إلى الأسواق الناشئة واكتشاف المستثمرين الدوليين على الأسهم المحلية، ستوفر هذه المنصة لهؤلاء المستثمرين فرصة المشاركة في أي إصدارات للحقوق. وفي هذا السياق، قال رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست عبدالله محمد الشارخ: «ستعمل المنصة كجسر لربط المستثمرين بالفرص التي تديرها كامكو إنفست. وقد كان هدفنا الأساسي عند تطويرها هو

«أسس»: توصية بتوزيع 7% أرباحاً نقدية

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة أسس القابضة عبدالمحسن سليمان المشعان، عن اعتماد مجلس الإدارة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، واجتماعه المنتعقد يوم أول من أمس، حيث سجلت الشركة صافي خسارة بلغت 552,64 ألف دينار، بالمقارنة مع العام السابق والذي بلغ به صافي الربح 1,39 مليون دينار، وذلك بسبب تبعات جائحة فيروس كورونا وآثارها السلبية على النتائج المالية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، انكماش سوق العقارات الاستثمارية المحلية من حيث القيمة والمطلب وكذلك التأثير السلبي لكثير من الأسهم المدرجة محلياً. وأضاف المشعان في بيان صحفي، أنه في ظل تراجع الاقتصاد بكثير من الدول حول العالم خلال 2020 نتيجة الأزمة الصحية الحالية بعد تفشي فيروس كورونا المستجد،

الفالح: 5 إيجابيات لقرار السعودية بالزام الشركات العالمية بمقرات محلية

وكالات: قال وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح إن قرار بلاده بإيقاف التعاقد مع الشركات الأجنبية التي لديها مقرات في المنطقة خارج المملكة، سينعكس إيجابياً على اقتصاد المملكة. ونشر الفالح على حسابه الرسمي في «تويتر» تغريدة يسلط فيها الضوء على 5 إيجابيات للقرار الجديد، هي توفير الوظائف للمواطنين السعوديين، ونقل الخبرات، وتوطيق المعرفة، وتنمية المحتوى المحلي، وجذب الاستثمارات إلى المملكة. وكانت المملكة العربية السعودية قد أعلنت عزمها إيقاف التعاقد مع كافة الشركات والمؤسسات التجارية الأجنبية التي لديها مقرات في المنطقة خارج أراضي المملكة، وذلك في إطار جعل السعودية «مقراً للشركات العالمية». وفي السياق نفسه، أوضح مصدر مسؤول في الحكومة السعودية، أن استثمارات الشركات العالمية غير المرتبطة بالتعاقدات الحكومية لن تتأثر بالقرار. وأشار المصدر إلى أن هذا القرار يأتي تحفيزاً لتطويع أعمال الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها تعاملات مع حكومة المملكة والهيئات والمؤسسات والصناديق التابعة للحكومة أو أي من أجهزتها، وسعيًا نحو توفير الوظائف والحد من التسرب الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق وضمان أن المنتجات والخدمات الرئيسية التي يتم شراؤها من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة يتم تنفيذها على أرض المملكة وبمحتوى محلي مناسب. واعتبر أن هذا التوجه يأتي تماشياً مع إعلان مستهدفات استراتيجية عاصمة المستقبل «الرياض 2030»، خلال منتدى مبادرة مستثمر الاستثمار الذي عقد مؤخراً وتم خلاله الإعلان عن عزم 24 شركة عالمية نقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض. بدوره، قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان لـ «رويترز» إن الشركات العالمية التي ترغب في المشاركة بالفرص الاستثمارية التي تمنحها الحكومة السعودية «سيتمتع عليها أن تتخذ قراراً فيما يتعلق بإنشاء مقر إقليمية في المملكة اعتباراً من 2024، وإلا فلن تفوز بتعاقدات حكومية وقال الجدعان عبر الهاتف إذا رفضت شركة نقل مقرها إلى السعودية فبالإضافة إلى ذلك ستظل لديها الحرية للعمل مع القطاع الخاص في السعودية، لكن فيما يتعلق بالعقود الحكومية فإنها سيستعين عليها أن يكون مقرها الإقليمي في المملكة. وقال إنه سيتم استثناء بعض القطاعات من القرار وستصدر لوائح تفصيلية قبل نهاية 2021. وأضاف أن السعودية لديها أكبر اقتصاد في المنطقة في حين أن نصيبها من المقار الإقليمية ضئيل، أقل من 5% حالياً، مؤكداً أن بيئة العمل الحالية بها متسعاً للتحسين وإن الحكومة ستكمل الإصلاحات القضائية والتنظيمية وتحسن نوعية الحياة حتى تشعر الشركات والأفراد بالراحة في الانتقال إلى الرياض. في الوقت نفسه، قال إن دبي مركز أعمال إقليمي رئيسي لها ميزتها التنافسية الخاصة، مؤكداً أن السعودية ستواصل العمل من أجل أن يكمل كل جانب الآخر والوصول إلى منافسة صحية.

«برنت» مستقر.. و«النفط الكويتي» يتخطى 63 دولاراً

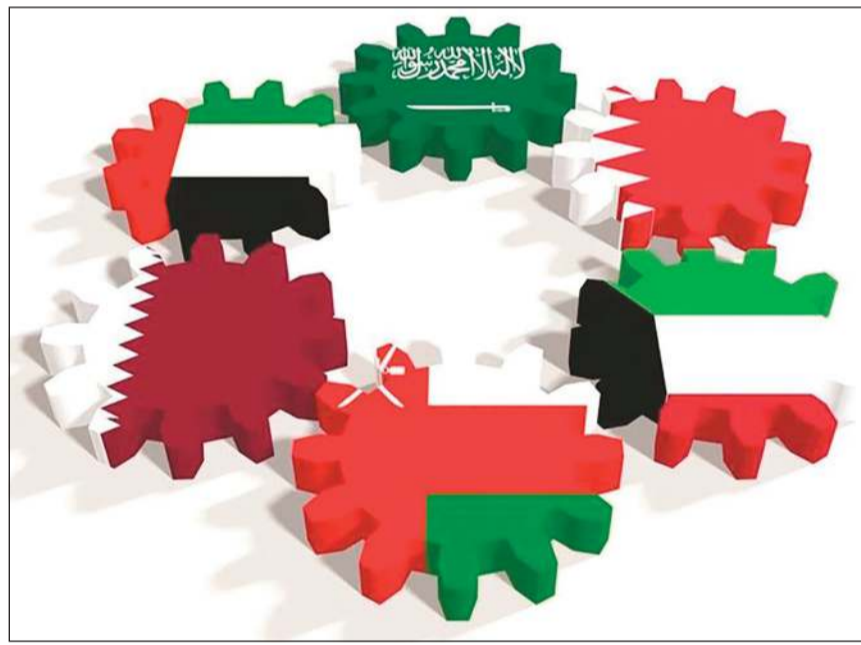
وكالات: حامت أسعار النفط خلال تداولات أمس قرب أعلى مستوى في 13 شهراً على خلفية طقس بارد مفاجئ تسبب في إغلاق الآبار في تكساس - أكبر ولاية منتجة للنفط في الولايات المتحدة - بينما أدت صفقة بشأن الأجور في النرويج إلى تحنّب تعطل للإمدادات في أوروبا مما كبح المكاسب. كما تدعمت الأسعار من التورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ورحبت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 41 سنتاً، أو ما يعادل 0,7٪، لتصل إلى 59,88 دولاراً للبرميل، بعد أن لامست أعلى مستوياتها منذ أوائل يناير 2020. ونزل خام برنت 7 سنتات، أو ما يعادل 0,1٪، إلى 63,23 دولاراً للبرميل بعد أن بلغ أعلى مستوى منذ يناير 2020 في

النقد الدولي يتوقع انتعاشاً اقتصادياً إقليمياً في 2021، لكنه أوضح أن «هذا لا يصمد أمام أي موجات جديدة». ومع بقاء معدلات العدوى منخفضة نسبياً في دول الخليج، وبسبب حملات اللقاحات، وإعادة فتح المجال أمام السفر، والدعم الاقتصادي الكبير، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع نمواً في القطاعات غير النفطية بنسبة 2,9٪ في منطقة الخليج خلال 2021 - وهو أعلى بقليل من نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المتوقع عند 2,3٪. وبينما يمضي مجلس التعاون الخليجي قدماً في برامج الرؤية الوطنية الفريدة، سلط كآلة الضوء على أهمية الإصلاحات قائلا انه يجب أن تكون هناك دفعة نحو العمل في القطاع الخاص ويجب أن تكون الأجور والإنتاجية متماشية مع اقتصاد إقليمي مستدام. وأضاف كآلة «إن التدريب والحوافز للعمل في القطاع الخاص سيكونان مهمين للغاية وسيشكلان عنصراً أساسياً في الإصلاحات في السنوات المقبلة». وسلط كآلة الضوء أيضاً على المضي قدماً في الإصلاحات الجديدة في الأشهر القليلة الماضية بهدف تنشيط وفتح الاقتصادات الخليجية.

الوباء ضاعف حاجتها لإعادة بناء اقتصاداتها وسياساتها ونظامها الاجتماعي بعيداً عن النفط

«أربابان بيزنس»: «كورونا» سرّع خطط دول الخليج نحو التنوع الاقتصادي والتوطين

ذكرت صحيفة أربابان بيزنس انه بينما تقول وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني أن دول مجلس التعاون الخليجي «ستستغرق عدة فترات» دورية قبل أن تبلغ مرحلة مرونة التعافي الاقتصادي، فإن بعض القطاعات كالضيافة أو حتى التعليم الخاص، كانت خطط الإصلاح الخليجية فيما يخصها «متسارعة»، حيث تسعى الدول إلى تعزيز اقتصاداتها في فترة ما بعد وباء كورونا. ويقول الخبراء إن انتشار الوباء العالمي غذى ضرورة ملحة جديدة في التنوع الاقتصادي في الشرق الأوسط، مؤكداً أن الوباء سرع خطط دول مجلس التعاون الخليجي نحو التنوع الاقتصادي والتوطين. أما الأستاذة المقيمة في معهد أميركان انتربرايزز كارين يونغ فتقول إن انتشار الجائحة جعلت تطبيق سياسات التنوع الاقتصادي الإقليمية أكثر صعوبة. وفي حين استجابت الحكومات الإقليمية بسرعة لضمة فيروس كورونا مع عمليات الإغلاق التي كانت بين الأكثر تشدداً في العالم، وفقاً لـ «مؤشر أكسفورد للضغط والطوارئ»، كان



تشاتام هاوس في لندن الأسبوع الماضي، قال كآلة إن الوباء «عاد تأكيد» التحديات الاقتصادية التي تواجه دول الخليج. وأضاف: «لقد سلط وباء كورونا الضوء على هذه التحديات لكنه لم يغير بشكل جذري الاتجاه الاقتصادي لبلدان المنطقة، حيث أكد أهمية وجود مصدات مالية قوية للسيطرة على آثار تقلبات أسعار النفط ودفع جهود التنوع إلى الأمام». ومع إطلاق دول الخليج لبرامج تطعيم فعالة وناجحة، قال إن صندوق

ولإغلاق تأثير شديد على الاقتصادات غير النفطية في المنطقة، حيث توقع صندوق النقد الدولي انكماشاً بنسبة 5,7٪ في 2020 في اقتصادات دول الشرق الأوسط. وقال كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في «بلومبيرغ إيكونوميكس» زياد داود إن دول الخليج تنسبر على طريق تحقيق «توازن جديد» في حقبة جديدة لما بعد فيروس كورونا. وأضاف: «لقد ضاعف الوباء حاجة دول الخليج لإعادة بناء اقتصادها

وتسياساتها ونظامها الاجتماعي بعيداً عن النفط»، مضيفاً أن الوباء ربما غير بشكل دائم عادات استهلاك الطاقة وسرع حلول ذروة الطلب على النفط في غمرة اندفاع عالمي نحو الطاقة المتجددة. بدوره، قال مساعد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي تيم كآلة إن الوباء إلى جانب أسعار النفط الضعيفة، شكلا تحدياً مزدوجاً وخطيراً للحكومات في المنطقة. وفي حديثه أثناء اجتماع استضافه مركز الأبحاث

«بيتكوين» تخترق حاجز 50 ألف دولار للمرة الأولى في تاريخها



كندا، وافق المسؤولون على أول صندوق يتم تداوله في أميركا الشمالية لـ «بيتكوين». وفي مقال آخر على الاهتمام المتزايد، قال الرئيس المشارك لـ «جي بي مورغان»، دانييل بينتو إنه «متأكد» من أن الطلب على بيتكوين سيرتفع إلى الحد الذي يجب أن يشارك فيه عملاق وول ستريت. كما قال بنك «أوف نيويورك ميلون» إنه شكل فريقاً جديداً يعمل على تطوير منصة حضانة وإدارة للأصول التقليدية والرقمية، فيما تخطط شركة

تظل مرتفعة حتى تستقر حول قمة تالية، مضيفاً أن 100 ألف دولار قد تكون هدفاً طويل المدى». ووفقاً لـ «العربية.نت»، فإن سلسلة من الإعلانات الأخيرة تشير إلى أن بيتكوين تحظى باهتمام أكبر، بعد أن أدى شراء نسلا إلى دفع العملات المشفرة إلى أجنحة مديري الأصول في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، تدرس وحدة الاستثمار في «مورغان ستانلي» ما إذا كانت ستراهن على بيتكوين، وفقاً لأشخاص على دراية بالموضوع. وفي

«وكالات»: وصلت بيتكوين إلى رقم قياسي جديد، إذ اخترق خلال تعاملات أمس حاجز 50 ألف دولار للمرة الأولى في تاريخها، بعد أن وسعت أكبر عملة مشفرة في العالم صعودها المذهل. وارتفعت العملة المشفرة بنسبة تصل إلى 4,79٪ إلى 50237,1 دولاراً لتضيف مكاسب تجاوزت 2173 دولاراً للعملة الواحدة، وجاء هذا الارتفاع بعد أن فاق عائد الاستثمار عليها خلال العامين الماضيين العائد على الاستثمار في الأسهم والذهب والسلع.

دبي تتيح سداد رسوم التراخيص بالعملات المشفرة

بات بإمكان رواد الأعمال في دبي استخدام العملات الرقمية المشفرة مثل «بيتكوين» لسداد رسوم الرخص التجارية والتأشيرات، بعد أن أعلنت شركة KIKLABB الحكومية البدء بقبول العملات الرقمية، حسب «العربية.نت». وشركة KIKLABB تشارك في ملكيتها كل من مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي، ومهمتها توفير الخدمات الحكومية لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الدولية العاملة في الإمارة. وستشمل خيارات الدفع عملات بيتكوين وإيثريوم، ودينير، فيما سيكون تسجيل الشركات الجديدة ممكناً بشكل افتراضي بالكامل وعن بعد، باستخدام الهاتف الذكي فقط.

ماستر كارد للسماح لحاملي البطاقات بالتعامل بعملات مشفرة معينة على شبكتها. وقال الشرك الإداري في شركة استشارات بلوكتشين كينتيك كابيتال، جيهان تشو، إن الاهتمام المتزايد ببيتكوين بدأ يلهت بسبب تحرك «تسلا». وتمتلك الشركات المدرجة مثل «مايكرو استراتيجي» و«جلاكسي ديجيتال» أيضاً مقتنيات كبيرة من بيتكوين. ويقول المحللون إن التدفقات الكبيرة إلى صندوق غراي سكال، وتراست بيتكوين، هي علامة على اهتمام المستثمرين المؤسسين بالعملية المشفرة، حيث تمنعهم قواعد العديد من الشركات من شراء العملة مباشرة. وشهدت شركة الاستثمار المشفرة غراي سكال زيادة في الأصول الخاضعة للإدارة بقيمة 10 أضعاف في عام 2020، حيث أدى اعتماد بيتكوين على نطاق واسع إلى دفع المليارات إلى صناديقها. ويمكن أن يكون ارتفاع عدد «محاظ الحيتان» التي تحتوي على ما لا يقل عن 1000 بيتكوين علامة على أن المستثمرين المؤسسين يشترون العملة المشفرة.